خطة البحث

التصرف في الأموال المجنبة

لدى المؤسسات المالية الإسلامية

بيت التدقيق الشرعي

ضاري العتيقي

للعام 2024م/2025م

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أبان للناس سبل الهداية والرشاد، و نَظَّمَ للعباد أمورهم من طلب الكسب الحلال، و البعد عن الحرام، و الصلاة و السلام على رسول الرحمة و الهدى، و على آله و صحبه أجمعين.

فقد أعتنى التشريع الإسلامي بتنظيم شأن المسلم في كل ما يحتاجه في أمور الدنيا، فيما يتعلق بالمعاملة و المبادلة و المنافع بين الناس، فاحتوت الشريعة الإسلامية على المبادئ و الضوابط، التي فصَّلت الأحكام، و أصَّلت القواعد للمعاملات بجميع أنواعها المالية منها أو غيرها، و امتازت شريعتنا بتشريع متميّز لأمور التعامل المالي بجميع جوانبه، فاتَّسمت بسمات متعددة، أهلَّتها لتكون منارةً يُستَسقَى منها القواعد و الضوابط لأمور المال و الاقتصاد.

فقد ورد لفظ المال في القرآن الكريم 85 مرة وكلها في معرض الامتنان من الله تعالى على عباده والله لا يمتن إلا بالخير ، والأمر بالتصرف في المال بما ينفع الناس ، وتحريم الاعتداء على أموال الناس بالباطل **{ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ } سورة البقرة آية 188** وجعل حب الإنسان للمال فطرياً والإسلام دين الفطرة لا يعارضها ، والحذر من فتنة المال ، وقد ورد لفظ المال في السنة حوالي 500 مرة منها قوله صلى الله عليه وسلم : " نعم المال الصالح للرجل الصالح " وحوالي ربع آيات القرآن الكريم تتناول توجيه السلوك الإنساني في جميع مجالات الحياة ومن أهمها أمور الاقتصاد ، وتستغرق المعاملات 75% من جملة الأحكام .

ومن تلك الأحكام طرق اكتساب المال، وكسبه انفاقه، ووسائل تداوله ورواجه، وصيغ تبادله، وضبطت ذلك كله بجملة من الأحكام التي يتبين بها الحلال من الحرام، ومن أجل ذلك نكشف عن بعض المسائل المستجدة، التي تتطَّلبُ تسليط الضوء عليها من الناحية الشرعية، ومما دفعني إلى كتابه هذا البحث هو الكشف هو وجه الحكم في هذا التعامل والتصرف في الأموال المحرمة معززا بالدليل من الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء القدامى المعاصرين وكتبت هذا البحث متجنبا التطويل من غير حاجة والاستطراد في الغالب إلا ما تدعو الحاجة إليه، فالتزمت أن أنسب كل قول إلى قائله وأن أرد الدليل إلى أصله وتخريج الأحاديث إلى مصدرها ليرجع إليها عند الحاجة وتخريج الآثار ما أمكن مستبعداَ عن التضيق والتحجير سائلاً من الله تعالى التوفيق أسأله أن يكون خالصا لوجه الكريم وأن ينتفع به من تلقاه بقلب سليم ووضعه بموضعه

التدقيق الشرعي

أهمية البحث:

1) معالجة الموضوع " تصريف الأموال المجنبة وفق ضوابط الإسلامية" ، معالجة تامة ، من حيث المنهج العلمي في تحرير الموضوع و تطبيقاته المعاصرة.
2) اخترته لأنه من أحدث المواضيع العلمية المطروحة و مما اختلف فيه النظر الفقهي.
3) توضيح و كشف المسائل في الأموال المحرَّمة و الضوابط الشرعية فيها.
4) إن العلماء المعاصرين قد أوجدوا لنا حلولا لكثير من معضلات العصر، و أوجدوا لنا أيضا مخارج شرعية ذات بحث، و تأمل عميق، و تلك الحلول هي السبيل الوحيد إلى خلوص الأمة من المعاملات المحرَّمة علينا في الشريعة الإسلامية، و بخاصة في هذا الزمن الذي تكثر فيه المحرمات، فحريَّ بنا أن نبرز المادة العلمية، و نخصها ببحث تطبيقي على المسائل المعاصرة، يزيل الإشكالات المتوهمة.

أسباب اختيار الموضوع:

- عدم إلمام أصحاب الأعمال و مديري المؤسسات بأحكام تصريف الأموال المجنبة.
- حماية أموال مساهمي المؤسسات المالية الإسلامية، و أصحاب الأعمال من تعرض الأموال للضياع ولو كانت قليلة.
- إرشاد و توجيه الموظفين و المؤسسات و البنوك و أصحاب الأعمال إلى أهمية فهم ضوابط الاستثمار في الإسلام، و الفرق بينها و بين التقليدي.
- نشر توعية بجانب مهم من أحكام المعاملات المالية الإسلامية، بما يتماشى مع المعاملات المالية المعاصرة؛ حتى ندفع مخاطر تعرض المال للتلف.
- أن الشريعة الإسلامية قادرة على التعامل مع الوقائع المستجدة .

مشكلة البحث:

- تساؤلات كثيرة من مديري في المؤسسات الإسلامية عن أحكام صرف الأموال المجنبة الناتجة عن خطأ بعض الموظفين، خاصة الموظفين المنتسبين الجدد.
- تشكك الكثير من الناس بجواز أن تحُّول المؤسسة أو البنك إلى مؤسسة أو بنك إسلامي؛ وذلك لصعوبة التخلص من أموالها المحرَّمة "لأن ما بني على باطل فهو باطل".

- تفريع المادة الفقهية المختصة بالتصرف بالمال الحرام، وطرق صرفه في كتب الفقه التراثية، وعدم ربطها بالمؤسسات المالية المعاصرة، مما أدى إلى جهل كثير من الدارسين، أو العاملين بحكم التصرف بالأموال المحرَّمة.
- تساؤل كثير من أصحاب الأعمال عن الضوابط الرادعة لخلط المال المحرم والمشبوه إلى المال الحلال؛ لجهلهم بكيفية وطرق تصريف الأموال المجنبة بعد اختلاطها.
- تعدد كسب المال الحرام وتنوعه حتى أصبح ما تعم به البلوى بين الأفراد والمؤسسات في بلاد المسلمين.
- قليل حسب اطلاعي من ركز في كتابته حول أحكام الحلال والحرام من المعاملات المالية
- ورورود أسئلة كثيرة من الناس عن حكم التداول بالأسهم (نشاطها مباح) لكن تقترض بفائدة
- كثير من يسأل عن العمل في المؤسسات الربوية قد تكون استثمارية أو تأمينا أو مصرفا؟
- وسؤال عن حكم التعامل مع أناس في ماله حرام كالتعامل بالبيع أو الشراء؟
- البنوك لديها مصادر أموال مشبوه ، نود الإشارة إليها والحلول الممكنة

أسئلة البحث:

- ما هو تعريف المال؟
- ما هو تعريف المال المحرم ، و ما هي أنواع المال المحرم؟
- ما هو حكم استثمار المال الحرام أو الأموال المجنَّبة؟
- ما هو حكم تأخير صرف الأموال المجنَّبة؟
- ما هو حكم الإقراض بالقرض الحسن من الأموال المجنَّبة؟
- ما هو حكم صرف الأموال المحرَّمة إلى وجوه البر العام كتوزيع ريعه على الفقراء و المساكين و غيرها؟

أهداف البحث:

- تهدف هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى الأقوال الفقهية للعلماء السابقين، والمعاصرين، بتعريف المال والأموال المحرمة وأنواعها .
- تهدف أيضاً إلى إيجاد حلول عملية لطرق التصرف في استثمار الأموال المجنبة.
- تهدف إلى إيجاد حلول عملية لطرق التصرف في تأخير صرف الأموال المجنبة

- تهدف إلى توضيح حكم صرف الأموال المحرمة إلى أوجه البر العام .
- معالجة موضوع – الأموال المجنبة – و كيفية وحكم التصرف بها معالجة تامة من حيث المنهج ، و إزالة الخلل، و النقص الموجود، و جميع الجزئيات التي تفرقت في الكتب، حتى يأخذ الموضوع هيكلاً و صورة كاملة تفي بالغرض، و تلبي الحاجة العلمية، و التطبيقية للباحثين و الأساتذة.
- جمع هذا الموضوع و تأجيل القضايا الفقهية و المقارنة بينها بالنظر إلى أدلة الفقهاء.

منهج البحث:

يعطي الباحث فكرة عن أسلوب البحث الذي سيتم استخدامه من جمع المعلومات و البيانات اللازمة و تحليلها على عدة مناهج وفق الآتي:-

1. المنهج الاستقرائي: وذلك أني سأستقرئ الأقوال الفقهية المختصة بمسألة حكم التصرف في الأموال المحرَّمة.
2. منهج جمع البيانات : يكمن في تحصيل البيانات من خلال الأبحاث و الكتب و المجلات العلمية و المواقع الإلكترونية.
3. المنهج التحليلي العلمي: وذلك بعد أن استقرأت و جمعت المادة فسأحللها تحليلاً علمياً ، و ذلك بإتياني بالمسائل المشكلة و إيجاد الحلول الشرعية لها.
4. منهج المقارنة: سأقارن بين الأقوال المختصة في حكم تصريف الأموال المحرَّمة.
5. المنهج الاستنباطي: و ذلك لأني سأستنبط و أراجع بين الأقوال في المسائل المتعلقة بتصريف الأموال المحرَّمة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: إذا كانت المؤسسة مؤسسة إسلامية فكيف يدخلها المال الحرام؟

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد مخالفات للمنظور الشرعي في تطبيق العقود الاستثمارية.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد مخالفات للمنظور الشرعي في تطبيق شروط و ضوابط الاستثمار الواردة في سياسات و إجراءات المؤسسة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد مخالفات نتيجة عدم تأهيل الموظفين لفهم منهجية العمل وفق الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية: ما هي كيفية و طرق تصريف الأموال الغير شرعية و فق ضوابط إسلامية؟

الدراسات السابقة:

يعرض الباحث عينة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ، و من أبرز الدراسات حول هذا الموضوع أذكر منها ما يلي:

<u>الدراسات المتعلقة بأحكام المال الحرام إجمالاً:</u>

1. أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي (عباس أحمد محمد الباز).
2. ملكية المال الحرام وطرق التخلص منه (عبد الفتاح محمود إدريس).
3. الكسب الحرام والتخلص منه (توفيق محمد شاهين).
4. أحكام التصرف في الكسب الحرام (محمد بن عبد الرزاق محمد صدِّيق).
5. تأخير صرف الأموال المحرَّمة (المختار الإسلامي).
6. القرض الحسن من الأموال المجنَّبة في المؤسسات المالية الإسلامية (عجيل النشمي).
7. بيان الحلال والحرام في الأموال وحكم التعامل مع من في ماله حرام وحكم الشبة ومسائل معاصرة مترتبة على ذلك (سيدي أحمد)

هيكل البحث

الفصل التمهيدي:

- حث الإسلام على الكسب الطيب.
- الربا
- تاريخ المال
- تعريف المال.
- تعريف الأموال المحرَّمة.
- أنواع المال الحرام

أ) محرم لعينه.
ب) محرم لوصفه
ج) محرم بشبهة.

الفصل الأول:

الموارد ومصادر الأموال المجنبة لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

1- المقصود من الموارد والمصادر
2- الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم المحرمة والمختلطة).
- تعريف بالأوراق المالية والأسهم
- أنواع الأوراق المالية وخصائصها

3- العقد
- تعريف العقد وأنواعه

أ) العقد الباطل ب) العقد بشرط جزائي

4- تحويل مؤسسة تقليدية إلى مؤسسة إسلامية **.**

5- الخطأ البشري

بيت التدقيق الشرعي

الفصل الثاني:

التطبيقات الفقهية في الأموال المجنبة.

- المبحث الأول: الأموال الناتجة بالاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم المختلطة و المحرَّمة).
  - المطلب الأول: توزيعات الأرباح من الأسهم المختلطة المستثمر بها
  - المطلب الثاني: تغير الشركة من الأسهم المختلطة المباحة إلى الأسهم المحرمة
  - المطلب الثالث: كيفية تطهير الأسهم المحرَّمة و المختلطة.

- المبحث الثاني: في الأموال الناتجة بسبب عقد باطل.
  - المطلب الأول: المال الحرام بعقد باطل محله عين أو منفعة محرمة.
  - المطلب الثاني: المال الحرام بعقد باطل شرط من شرائط الانعقاد.

- المبحث الثالث: الأموال الناتجة عن تحول المؤسسة الربوية إلى مؤسسة إسلامية.
  - المطلب الأول: الأموال التي تلقتها المؤسسة بفائدة قبل التحول.
  - المطلب الثاني: الموجودات المحرَّمة الغير نقدية.

- المبحث الرابع : بالأموال الناتجة عن الخطأ البشري
  - المطلب الأول : خطأ في الإجراءات سببه عدم المهنية عند الموظف

الفصل الثالث:

حكم التصرف في الأموال المحرَّمة الناتجة عن التطبيقات الفقهية.

- المبحث الأول: حكم استثمار المال الحرام.
- المبحث الثاني: تأخير صرف الأموال المجنَّبة.
- المبحث الثالث: حكم تحويل الأموال المحرَّمة إلى وجوه البر بشكل عام.

بنك التنمية التركي

المصادر والمراجع

- مجلة مجمع الفقه الاسلامي
- فتاوى بنك بيت التمويل الكويتي
- الدرر البهية من الفتاوى الكويتية – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- مجلة منظمة رابطة العالم الإسلامي
- المعايير للبنوك والمؤسسات الإسلامية
- مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية -د.عز الدين بن زغيبة – دار النفائس
- الأفعال المؤثرة في عقود المعاملات – د.سالم بن عبيد المطيري
- فتاوى المعاملات – وزارة الأوقاف الإسلامية
- بحوث في الفقه البنوك الإسلامية دراسة فقهية اقتصادية – أ.د.علي محي الدين قره داغي
- فقه الأقليات المسلمة لعبدالله بن بيه الشنقيطي
- فتاوى بيت الزكاة الكويتي
- فتاوى فكرية لعبدالله بن بيه
- تنقيح الفصول للإمام القرافي - العصرية -
- المنخول للغزالي – دار الفكر -
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي – دار الغرب –
- المستصفى للغزالي - دار صادر -
- المحصول في أصول الفقه للفخر الرازي- دار السلام –
- الفروق للقرافي – دار الكتب العلمية -
- شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني والعطار والشربيني – دار البصائر -
- شرح سيدي عبدالله على مراقي السعود – دار الكتب العلمية -
- الفصول في الأصول لأبي بكر الجصاص – وزارة الأوقاف الكويتية -
- الحاصل من المحصول - دار المدار الإسلامي -
- الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي – دار ابن حزم -
- شرح الإسنوي على المنهاج مع حاشية الشيخ بخيت المطيعي – مكتبة بحر العلوم -
- تحفة المسؤول شرح نهاية السول وهو شرح الرهوني على ابن الحاجب – دار البحوث في دبي.
- رفع النقاب عن تنقيح الشهاب -مكتبة الرشد -
- الضياء اللآمع لابن حلولو – مركز ابن العطار للتراث
- المحيط البرهاني في الفقه النعماني لبرهان الدين محمود – دار الكتب العلمية
- الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني – دار إحياء التراث العربي
- الاختيار لتعليل المختار للموصلي البلدحي – الحلبي
- الدر المختار وحاشية ابن عابدين –دار الفكر بيروت
- المدونة برواية سحنون – دار النوادر

- حاشية الدسوقي على الدردير – البابي الحلبي
- حاشية العدوي على شرح الخرشي لخليل – العصرية
- حاشية الصاوي على الشرح الصغير – وزارة الاوقاف الاماراتية
- شرح منح الجليل للشيخ عليش – دار الفكر
- شرح الزرقاني على مختصر خليل – دار الفكر
- المعيار المعرب للونشريسي –دار الغرب
- الفروق للقرافي –
- شرح المنجور على المنهج المنتخب – الطبعة المغربية
- ضوابط المصلحة للبوطي – دار الفكر
- تبصرة الحكام بن فرحون
- شرح التاودي على لامية الزقاق
- التمهيد للإسنوي – دار الرسالة ناشرون
- الأم للشافعي- دار المعرفة .
- فتح الوهاب شرح منهج الطلاب لزكريا الانصاري – دار الفكر
- شرح الأبي على مسلم – طبعة السلطان مولاي عبدالحفيظ
- نهاية المحتاج شرح المنهاج لشمس الدين الرملي – دار الفكر
- كفاية الأخيار للحصني – دار الخير دمشق
- منار السبيل لابن ضويان – المكتب الاسلامي
- كشاف القناع عن متن الاقناع للبهوتي – دار الكتب العلمية
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي

نبراس التوثيق الشرعي